تمويل البدائل وآفاق المستقبل النسوية:
تاريخ صندوق درية النسوي في دعم الحركات النسوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نسخة محدّثة في ١٨ ديسمبر/كانون الأول من قبل ليلى
بمساهماتٍ من الجميع

لا تكتفي الحركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمجرّد البقاء بل هي تنهض.
يقف صندوق درية النسوي منذ العام ٢٠٢١ في قلب دائرة التضامن.

فمن خلال قوّتنا المشتركة، قمنا بتحويل الروابط إلى قوّةٍ دافعة للتغيير.
العدالة بين الجنسين. العمل المناخي. الاستجابة النسوية الطارقة. حقوق ذوي الإعاقة.

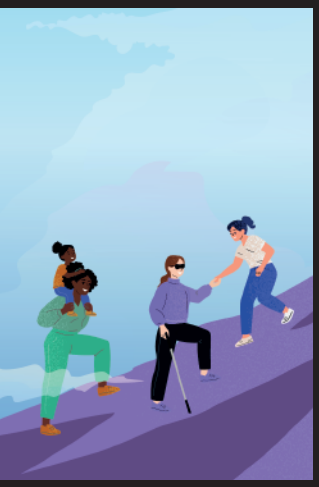

نعزّز القوّة المحلّية الضرورية من أجل الاستجابة لتحدّيات اليوم وتخيّل المستقبل.

هو تغيير بقيادة من يشعر به أكثر من غيره.
هذه هي "زها" خاصّتنا. هذا هو مستقبلنا.

الخلفية

تتمتّع الحركات النسوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتاريخٍ عريقٍ في مجال التعبئة من أجل الارتقاء بالمساواة بين الجنسين وإحداث التغيير الاجتماعي والإصلاحات الديمقراطية والاستجابة للأزمات والصراعات. أفضى هذا الأمر إلى إطلاق إصلاحاتٍ جوهرية في المنطقة طالت السياسات والممارسات الخاصّة بالأحوال الشخصية والعدالة الإنجابية ومشاركة المرأة السياسية[1]. فضمّنت الناشطات النسويات الخطابَ العام مسائلَ تقع في صلب العدالة بين الجنسين مثل ممارسات العمل الضارّة والمسيئة، التحرّش الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، العنف الأسري والعام والهيكلي، بالإضافة إلى حقوق مجتمع الميم+. علاوةً على النضال المحلّي والوطني، تسجّل أمثلة ناتئة على بناء الحركات والتضامن بين الناشطات النسويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك المنتديات النسوية الإقليمية، شبكات العدالة الإنجابية والجنسية، التحالفات المناخية وبرامج دراسات النوع الاجتماعي. في سياق بناء المعرفة النسوية، انصبّ الاهتمام بشكلٍ كبير على توثيق التاريخ الغنيّ للمؤلّفات والناشطات النسويات وإنشاء مستودعاتٍ للدراسات والأنشطة النسوية الماضية والمعاصرة. وتم إيلاء أهمّية خاصّة لمجالات الرعاية الجماعية والعدالة وكيفية تعامل النسويات مع الصراعات وتجاوزها بطرق تعزّز المساءلة والتعافي. تساهم مجالات العمل المذكورة في بناء وتوسيع نطاق المعرفة المنشأة من قبل ومن أجل النسويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والآيلة إلى تطوير السرديات والأصوات المتنوّعة وتغذّي جهود المناصرة والتنظيم على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

[1] تشمل بعض المنظّمات النسوية الأساسية على سبيل المثال:

- الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ١٩٨٩
- ملتقى المرأة والذاكرة مصر ١٩٩٥
- مؤسّسة المرأة الجديدة مصر ١٩٨٤
- الجمعية الديمقراطية للمرأة المغربية ١٩٩٢
- الجمعية المغربية لحقوق المرأة ١٩٩٣
- جمعية المرأة اليمنية ١٩٦٥
- رابطة المرأة العراقية ١٩٤٥
- الاتحاد النسائي السوداني ١٩٥٢
- اتحاد المرأة الفلسطينية ١٩٣٠
- التجمّع النسائي الديمقراطي اللبناني ١٩٧٦
- الاتحاد العام للمرأة السورية ١٩٦٧
- الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات أربعينيات القرن المنصرم

التمويل النسوي كمسألة سياسية واستراتيجية

على الرغم من ثراء وتنوّع الدراسات والممارسات العائدة للناشطات النسويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أنّ جهودهنّ غالبًا ما تُهمَل في المؤتمرات والمنصّات العالمية وتحظى بتمويلٍ متقطّع وغير مناسب. لطالما شدّدت الناشطات النسويات على ضرورة إحداث تغييرات جذرية في النماذج الرأسمالية لتوزيع الثروات وعمل الجهات المانحة الخيرية والتنموية والحكومية من أجل إرساء عالمٍ أكثر عدلاً ونسويةً. وقد عملن على المناصرة من داخل أنظمة التمويل الرئيسية وأسّسن صناديقهن الخاصّة وبنين آلياتٍ جديدة لنقل الموارد وطوّرن الأدلّة الكفيلة بإثبات قدرة النساء على إدارة مبالغ ضخمة من الأموال. بالإضافة إلى ذلك، تحدّت الصناديق النسوية ديناميكيات القوّة في العمل الخيري السائد عبر تأسيس عملية تقديم المنح على مبادئ التمويل النسوي والتركيز على حاجات وأصوات وقيادة الحركة النسوية. تقدّم الجهات المانحة النسوية والخاصّة بمجتمع الميم منحًا أساسية وغير مقيّدة ومتعدّدة السنوات تسمح للمنظّمات والحركات بتحديد أولوياتها والمشاركة في الممارسات وفي القرارات التشاركية والقائمة على الثقة، وإعطاء الأولوية لتمويل الفئات الأكثر تهميشًا والدعوة لإدخال التغييرات على قطاع التمويل الأساسي. وإذ تضطلع الصناديق العالمية بدورٍ مهمّ في الدعوة إلى إحداث تغييراتٍ في العمل الخيري وتعبئة المزيد من الموارد، إلا أنّ بعدها المادّي وموقعها الجغرافي لا يسمحان لها بفهم السياسة المحلّية وبناء العلاقات بعمق خلافًا للصناديق الوطنية. كما تتمتّع الصناديق العالمية بوصولٍ إلى موارد أكثر وقد أدّى هذا الأمر إلى خفض الموارد المرنة المخصّصة للصناديق الإقليمية والمحليّة وإلى زيادة المنافسة نظرًا لشحّ التمويل.

كشف البحث الأخير الذي نشرته رابطة حقوق السيدات في التنمية عن ندرة التمويل المخصّص لدعم البرامج النسوية في العالم. ففي العام ٢٠٢٣، بلغ متوسّط الميزانية السنوية للمنظّمات النسوية ومنظّمات حقوق المرأة ٢٢,٠٠٠ دولار أمريكي فقط حيث تعمل ٦٠٪ منها بميزانية تقلّ عن ٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي في السنة بينما تفتقر أكثر من ٨٠٪ منها إلى دخل كافٍ لتحقيق أهدافها الاستراتيجية[2]. يكمّل هذا البحث البيانات التي نُشِرت في العام ٢٠٠٨ عندما دعت رابطة حقوق السيدات في التنمية والصندوق العالمي للمرأة ١٢٠ ناشطة وناشط وجهة مموّلة من المنطقة لإجراء حوارٍ نقدي واستراتيجي حول طريقة تأمين تمويل أكبر وأفضل. شملت الأسئلة الرئيسية التي أثيرت خلال هذا الاجتماع كيفية جمع التبرّعات بطرق أكثر شموليةً تتجاوز الأولويات الموضوعية وسبل تخطّي الاختلافات السياسية لإنشاء منصّةٍ أكبر للتمويل بالإضافة إلى طريقة التأثير على برامج التمويل من أجل رفع كمّية وجودة التمويل المخصّص لحقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما نوقشت أهمّية استحداث آلياتٍ جديدة لنقل الموارد بالإضافة إلى فكرة إنشاء صندوق إقليمي للمرأة[3].

---

[2] Where is the money for feminist organizing? رابطة حقوق السيدات في التنمية .2025.

[3] Resource Mobilization for Women's Organizations and Movements in the Middle East and North African region . رابطة حقوق السيدات في التنمية .2008.

من العمل الجماعي والصراع: ولادة صندوق درية النسوي

انطلاقًا من نقاشاتٍ عديدة تناولت أهمّية استحداث آلية تمويل مستقلّة موجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أطلقت مجموعة من الناشطات المصريات استشاراتٍ في العام ٢٠١٩ بشأن الآثار السياسية والعملية المترتبة على إنشاء صندوق نسوي مستقلّ[4]. حظيت هذه النقاشات بدعم جهود ناشطات/ناشطين عدّة من المنطقة حيث تم جمع دراسات استطلاعية وتوصيات سابقة وتقييمات للسلامة والأمن حول طريقة نقل الأموال بوسائل لا تضرّ المجتمعات التي أعدّت من أجلها.

ولد صندوق درية النسوي من العمل الجماعي الذي قام به عدد كبير من الناشطات النسويات في المنطقة وتم تأسيسه على يد مجموعة من الناشطات الإقليميات اللواتي التقين في مصر لوضع الرؤية الاستراتيجية للصندوق. وقامت هذه المجموعة بدور مجلس الإدارة المؤقت لصندوق درية النسوي خلال مرحلة التأسيس. تم توفير التمويل للصندوق من خلال الأموال التي خصّصتها منظمّة نظرة المصرية للدراسات النسوية والناشطة النسوية المصرية مزن حسن. في العام ٢٠١٦، نالت منظّمة نظرة ومزن جائزة رايت لايفليهود (التي غالبًا ما تُعرف باسم "جائزة نوبل البديلة للسلام") وذلك لـ"تأكيدهما على المساواة وحقوق المرأة في ظروفٍ تعاني فيها المرأة من العنف والاستغلال والتمييز."[5] إدراكًا منهما أنّ الحركات النسائية في المنطقة تستحقّ التمويل الذي تتيحه هذه الجائزة، خصّصت منظّمة نظرة ومزن كامل المبلغ لتأسيس صندوق درية النسوي كمنظّمةٍ إقليمية تعنى بتقديم المنح في العام ٢٠١٩.

تم إطلاق صندوق درية النسوي رسميًا في ٨ مارس/آذار ٢٠٢١ لمناسبة اليوم العالمي للمرأة وأسنِد برؤية طويلة الأمد تقضي بدفع عجلة التغيير الاجتماعي العادل والشامل والمنصف عبر إرساء منظومة تمويل نسوي مستقلّة تخضع للمساءلة أمام الحركات القائمة في المنطقة. كانت مزن حسن ونساء أخريات من المنطقة عضوات في مجلس الإدارة المؤقت الأول. يشكّل اسم الصندوق تكريمًا للكاتبة والصحافية والناشطة المصرية الرائدة درية شفيق التي اضطلعت بدورٍ محوري في إطار حركة تحرير المرأة المصرية خلال أربعينيات وخمسينات القرن الماضي.

باعتباره صندوقًا ناشئًا، اتسمت السنوات الأولى لصندوق درية النسوي بتحدّياتٍ كبيرة شملت السياقات السياسية والاقتصادية المتغيّرة، المخاطر الأمنية والقيود على التمويل الأجنبي والنسوي، انحسار الفضاءات المدنية وردود الفعل السياسية المعادية الصادرة عن الجهات الحكومية. إلا أنّ الصراع الأبرز جاء من داخل الحركة نفسها التي انبثق منها الصندوق.

في أواخر شهر سبتمبر/أيلول ٢٠٢١، تلقّى صندوق درية النسوي (إلى جانب منظّمتين أخريين) شكوى جماعية رفعتها مجموعة من موظّفات/موظّفين سابقات/سابقين لدى منظّمة نظرة عملن/عملوا مع مزن حسن. فوصفن/وصفوا ما أسمينه/أسموه "انتهاكات متعدّدة ارتكبتها السيدة حسن بحقّ موظّفاتها/موظّفيها في مكان عمل نعتبره ضارًّا وسامًّا."

---

[4] قرّر صندوق درية النسوي عدم إيراد أسماء المشاركات في الاجتماع الأوّل حرصًا على احترام الخصوصية والسرّية.

[5] Right Livelihood Award 2016 Egypt's Mozn Hassan and Nazra for Feminist Studies Announced as a Laureate، 2016 رايت لايفليهود

تعلّقت الشكوى بالفترة التي كانت فيها مزن حسن المديرة التنفيذية لمنظّمة نظرة للدراسات النسوية وليس بولايتها كمؤسّسة وعضو في مجلس الإدارة المؤقّت لصندوق درية النسوي. توقّفت مزن عن حضور اجتماعات المجلس بعد تلقي الشكاوى.

نظرًا لهذه الشكاوى الخطيرة، وفي وقت كان صندوق درية النسوي يبني فيه المصداقية والثقة والظهور بين الحركات النسوية في المنطقة، وفي غياب سياسات أو إجراءات أو آليات واضحة لرفع الشكاوى والتظلّمات وإدارة المخاطر، لم يتمكن المجلس المؤقت من الاتفاق على كيفية الرد. وبعد سلسلةٍ من المناقشات المتوترة بين عضوات المجلس المؤقت، قدّمت ثلاثة منهن استقالتهن. وعند هذه المرحلة، قرّرت مزن حسن أيضاً التنحّي عن عضويتها في المجلس.

كان قرار مجلس الإدارة المؤقّت لصندوق درية النسوي آنذاك بالرد على الشكوى، رغم تعلّقها بمنظّمة أخرى وبفترةٍ زمنية سبقت تأسيس الصندوق، نابعًا من التزام هذا الأخير ببناء الحركة النسوية في المنطقة، وتحديدًا من حرصه على دعم حلّ التوتّرات داخل الحركة النسوية في مصر. وشكّل الاتفاق على الرد من خلال عملية العدالة التصالحية، رغم أنّه لم يكن الإجراء الذي طلبه من تقدّم بالشكوى، الاستجابة الأكثر اتساقًا مع قيم صندوق درية النسوي وسياساته والتزامه ببناء الحركة النسوية، بحسب المجلس المؤقت.

كان سعي صندوق درية النسوي للاستجابة بشكلٍ مناسب للشكوى، كصندوقٍ ناشئ، عمليةً صعبةً ومؤلمة. عملت/عمل العضوات/الأعضاء المتبقيات/المتبقّون في مجلس الإدارة المؤقّت على تحديد مُيسِّرة/ميسّر لعملية العدالة التصالحية، الأمر الذي استغرق عدّة أشهر. في يونيو/حزيران ٢٠٢٢، تواصل أعضاء مجلس الإدارة المؤقت مع موظّفات/موظّفي منظّمة نظرة السابقات/السابقين لاقتراح مُيسِّرة/ميسّر وعرض دعم مالي لعملية العدالة التصالحية، ولكن نظرًا للتأخّر في تلقّي العرض، لم يُقبل. ترافقت عملية الاستكشاف لتحديد أفضل مسار للعمل النسوي مع سحب بعض الجهات المانحة لتمويلها وعداء تجاه أوّل مديرة تنفيذية لصندوق درية النسوي والموظّفات/الموظّفين وأعضاء مجلس الإدارة الجدد وانعدام ثقة متزايد في قدرة النسويات في المنطقة على إدارة مواردهن الخاصّة. ومع ذلك، أدّى هذا المخاض العسير إلى بروز رؤى حيوية رسمت ملامح تطوّر صندوق درية النسوي وقدّمت دروسًا قيّمة للحركات النسوية الأوسع في المنطقة التي تخدمها.

خصّص صندوق درية النسوي وقتًا طويلًا لتطوير هياكل وعمليات نسوية وشاملة للتنظيم والحوكمة وتشكيل مجلس إدارة جديد ووضع عمليات تشاركية ومستجيبة وشاملة لتقديم المنح وتعزيز مساعيه لضمان مساءلته أمام المنظّمات والحركات النسوية في المنطقة. وقد تحقّق ذلك على وجه الخصوص من خلال دمج ممارسات العدالة العلاجية في آلياته التنظيمية ونظم تقديم المنح، وتعميق التزامه بالمساءلة والحماية عبر سياسات وممارسات مُحسّنة وتدعيم هيكلية مجلس الإدارة لضمان المساءلة تجاه الحركات النسوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تاريخ صندوق درية النسوي في تقديم المنح وبناء الحركات والمناصرة

تاريخ صندوق درية النسوي في تقديم المنح وبناء الحركات والمناصرة

٢٠٢١: إطلاق دورات تقديم المنح الأولى لصندوق درية النسوي

بدأ صندوق درية النسوي رحلته في تقديم المنح عام ٢٠٢١ وركّز في السنة الأولى على إرساء عملياتٍ تشاركية لتقديم المنح وتشكيل لجان استشارية ناشطة وإنشاء أنظمة تضمن أن يكون دعم الصندوق متاحًا وشفافًا ومتجذرًا في القيم النسوية. أعطت الدعوة الأولى لتقديم المقترحات الأولوية للتمويل المرن الموجّه إلى المنظّمات والتجمّعات النسوية الشابّة والناشئة. بحلول السنة الثانية، وسّع الصندوق نطاق منحه وحجمه. وتمّ تحسين أولويات التمويل لتعزيز النهج المتقاطعة ودعم المنظّمات التي تعمل في قضايا متعدّدة مثل العدالة المناخية والحقوق الاقتصادية وحقوق ذوي الإعاقة والاستقلالية الجسدية وحقوق مجتمع الميم. كما جرى التركيز بشكلٍ عمدي على إنتاج المعرفة ونشرها وتعزيز أنظمة الحوكمة وعملياتها ودعم المنظّمات والحركات النسوية وفقًا لشروطها الخاصّة. وقد أظهرت السنتان الأوليان أهمّية التمويل المرن والمتاح والمتوافق مع القيم النسوية في منطقةٍ تعاني فيها الحركات النسوية من تقلّص الحيّز المدني وتعدّد الأزمات.

٢٠٢٣-٢٠٢٥: تعزيز وتوسيع الجهود في مجال المناصرة والبرامج

شكّلت الرؤى المستخلصة من العامين الأولين أساسًا لتوسيع الأولويات واستراتيجيات تقديم المنح للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥. أعلن صندوق درية النسوي عن دعوته السنوية الثالثة لتقديم المقترحات وأطلق الجولة الأولى من منح الاستجابة الطارئة ردًّا على الزلازل المدمّرة في تركيا وسوريا والاحتلال المستمر والأزمات المتفاقمة في فلسطين. عمل الصندوق عن كثب مع اللجان الاستشارية للناشطات المحلّيات/الناشطين المحلّيين في كلا البلدين لتحديد مجموعةٍ من الشركاء المستفيدين من المنح. تلقّى هؤلاء الشركاء دعمًا متواصلًا من الصندوق خلال عملية تقديم المنح، بما في ذلك الوصول إلى منح بناء القدرات والدعم النفسي والاجتماعي ومنح التجديد. توسّعت منح الاستجابة الطارئة التي يقدّمها الصندوق خلال العام ٢٠٢٣ كاستجابة سريعة للأزمات المستمرّة في المنطقة، بما في ذلك الزلازل التي ضربت المغرب والفيضانات في ليبيا وبدء الحصار على غزة في فلسطين.

توسّعت جهود صندوق درية النسوي في تقديم المنح لتشمل المزيد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام ٢٠٢٤ وتمّت الاستجابة بالتحديد لدعم البدائل النسوية لمواجهة الأزمة المتفاقمة في السودان. شهد العام ٢٠٢٥ ارتفاعًا ملحوظًا في عدد الجهات المتقدمة بطلبات حصول على منح لدى الصندوق وذلك بفضل تعزيز جهود التواصل مع المجتمعات الصغيرة محدودة الموارد، بما في ذلك موريتانيا والسودان والعراق وليبيا واليمن، فضلًا عن المسائلا المهمشة، مثل العدالة لذوي الإعاقة والعدالة المناخية وحقوق السكان الأصليين.

تاحت هذه الفترة ظهور عدة قواسم مشتركة من جهود صندوق درية النسوي في مجال تقديم المنح. أولًا، بدأ المزيد من الشركاء المستفيدين بتبنّي نهج تقاطعية ومتكاملة وتحديد أولويات تعالج الاحتياجات المتعدّدة والمتشابكة لمجتمعاتهم الصغيرة. ثانيًا، تستجيب الناشطات النسويات للأزمات المستمرة في سياقاتهن، مما يتطلب منهن القدرة على التكيف والاستجابة للواقع المتغيّر. وبينما يركّز البعض على مجالات محدّدة، غالبًا ما تستدعي التطوّرات غير المتوقّعة تغييراتٍ أو توسيعًا في نطاق العمل الأصلي. سعيًا منه لدعم الاحتياجات والواقع المتغيّر للجهات المستفيدة من المنح، يعوّل صندوق درية النسوي على كوادر متنوعة وعلى أعضاء لجان استشارية من الناشطات والناشطين، فيجمع بين شبكات مترامية الأطراف وخبرات في القضايا الناشئة في المنطقة. في كلّ دورة، يراجع الصندوق أولويات التمويل من خلال بحثٍ شامل ومسوحاتٍ ميدانية، ثم يستعين بمستشارات/مستشارين من الناشطات/الناشطين لتوجيه جهود التوعية ومراجعة الطلبات والمشاركة في صنع القرار لاختيار المجموعة النهائية. شكّلت المناطق والمجتمعات الأكثر تضررًا من النزاعات والحروب والكوارث الطبيعية والأنظمة الاستبدادية النسبة الأكبر من الجهات المتقدّمة بطلب حصول على منحة ومن الجهات المستفيدة. حرصت اللجنة الاستشارية المكوّنة من الناشطات/الناشطين على ضمان تشاركية وعدل عملية صنع القرار في كلّ دورة، مع مراعاة الاحتياجات الأكثر إلحاحًا للحركات النسوية. خلال هذه الفترة، بدأ الصندوق أيضًا بتقديم تجديدات للمنح كجزء من استراتيجية المواكبة الخاصّة به. وظلّ تعزيز استدامة منظومة الحركة النسوية يشكّل أولويةً استراتيجية أساسية.

٢٠٢٤-٢٠٢٥: وضع الرؤية الاستراتيجية الأولى لصندوق درية النسوي بشكل جماعي

في إطار جهوده الآية إلى التفكير في دوره في المنطقة وضمن الحركات النسوية، التزم صندوق درية النسوي بتطوير إطاره الاستراتيجي الأوّل بالتعاون مع الجهات المعنية الرئيسية. جرت عملية وضع الرؤية الاستراتيجية من يوليو/تموز ٢٠٢٣ إلى يونيو/حزيران ٢٠٢٤، وكانت ١) متجذّرة في القيم النسوية للصندوق وتاريخه وواقعه وتطلّعاته المستقبلية، ٢) مترسّخة في الدروس المستفادة إلى تاريخه حول تقديم المنح والسياق السياسي الإقليمي، و٣) مستندة إلى المجتمعات التي يخدمها الصندوق ويعمل معها. بدأت العملية باستطلاع لرأي الشركاء وبندوة عبر الإنترنت للتوصّل إلى فهم أفضل لأولويات المنظّمات والحركات النسوية المحلّية ورؤيتها لنظام خيري يحدّد من قبل النسويات في المنطقة ولصالحهن. تلت ذلك مقابلات مع جهات معنية متعدّدة واجتماعات مع الموظّفات/الموظّفين والشركاء ومراجعة للمواد الرئيسية المتعلّقة بتقديم المنح والحوكمة، بالإضافة إلى جلسات تأمّل حول السياق المتغيّر في المنطقة. بالنظر إلى السياق السياسي وتوقيت عملية التخطيط الاستراتيجي، حرصنا على جعل الرعاية والسلامة والمجتمع محور جهودنا وناقشنا كيفية دعم البدائل والرؤى السياسية النسوية في ظلّ تصاعد النزعة الاستبدادية والعسكرية.

دفعت التحوّلات المتسارعة في المنطقة صندوق درية النسوي إلى مواصلة جهوده في مجال المساواة بين الجنسين وتعزيز الحركات النسوية والدعوة الخيرية، بالتزامن مع تعميق نطاق أعماله الجديدة.

يشمل ذلك التركيز على الرعاية والسلامة والأمن في جميع عملياته وممارساته ووضع استراتيجية شاملة لإدارة الأزمات ومضاعفة الجهود في بناء السرديات وصياغة واستعادة وتسليط الضوء على القصص والآراء التي تتحدّى هياكل السلطة السائدة وتفسح المجال أمام مستقبلٍ بديل. بصفته صندوقًا نسويًا وسيطًا، يتولّى صندوق درية النسوي إدارة التحدّيات الكامنة في جمع التبرّعات على المستويين العالمي والإقليمي، مع الالتزام في الوقت نفسه بالأولويات النسوية المحلية. كما يسعى الصندوق جاهدًا لضمان سلامة وأمن الموظّفات/الموظّفين والجهات المستفيدة من منحه والحفاظ على مبادئ التمويل النسوي، في ظل الأنظمة السياسية والخيرية المقيّدة.

٢٠٢٥-٢٠٣٠: الركائز الاستراتيجية المحدّثة لصندوق درية النسوي (وضعها في مربّع)

الركيزة الاستراتيجية ١: تعزيز الحركة والبيئة الحاضنة
الركيزة الاستراتيجية ٢: التأهّب للأزمات والاستجابة لها والتعافي منها
الركيزة الاستراتيجية ٣: المناصرة الخيرية
الركيزة الاستراتيجية ٤: بناء/تعزيز السرديات
الركيزة الاستراتيجية ٥: الرعاية الجماعية والسلامة والأمن
الركيزة الاستراتيجية ٦: ضمان نمو مسؤول وهادف لصندوق درية النسوي كجهة فاعلة ومؤثّرة رئيسية

بناء رؤى لمستقبل نسوي بشكلٍ جماعي

منذ إطلاقه في العام ٢٠٢١، تموضع صندوق درية النسوي كصندوقٍ نسوي أساسي، متجاوب، واستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يوفّر موارد مرنة إلى المنظّمات والحركات النسوية والكويرية التي غالبًا ما يتم إقصاؤها من العمل الخيري التقليدي. بتقديم المنح التشاركية وبتوجيهٍ من اللجان الاستشارية المكوّنة من الناشطات/الناشطين، دعم الصندوق العمل النسوي في قضايا متنوّعة ومتقاطعة تشمل الاستقلالية الجسدية، الحقوق الجنسية وحقوق النوع الاجتماعي، العدالة الاقتصادية والمناخية، بالإضافة إلى الاستجابة للأزمات والقمع. خلال السنوات الأربع الأولى من تقديم المنح، لم يقتصر الصندوق على صرف مبالغ حيوية لدعم الحركات النسوية وتنميتها فحسب، بل استثمر أيضًا في المرافقة وبناء التضامن وتغيير السرديات بحيث يحصل الشركاء المستفيدون على الموارد اللازمة ليس للبقاء فقط، بل لتخيل وخلق مستقبل نسوي تحويلي. على مدار مسيرته، عزّز الصندوق أهمّية تطوير نهج نسوية للعدالة التصالحية والنهوض بالعدالة العلاجية والرعاية الجماعية. ولتحقيق رؤيته الاستراتيجية الجديدة الجريئة المترسّخة في أولويات الحركات النسوية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يعتزم الصندوق تعزيز جهوده لتوفير مساحات للحوار مع الحركات النسوية وللحفاظ على مساءلته أمامها وزيادة نفوذه في المجالات الخيرية والنهوض بالسرديات المعدّة من قبل النسويات في المنطقة ولأجلهن.

يضطلع صندوق درية النسوي بدورٍ محوري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي العالم ككل إذ يُموّل الحركات النسوية التي تتصدّى لأسباب عدم المساواة الهيكلية وتُعزّز العدالة الجنسية والجندرية والعرقية والاقتصادية من الأسفل إلى الأعلى. فبتوفير تمويلٍ مرن قائم على الثقة للناشطات/الناشطين والمنظّمات التي غالبًا ما تُستبعد من العمل الخيري السائد، يدعم الصندوق التغيير التحولي الذي تقوده الفئات الأكثر تضررًا من التهميش المنهج.

في عالمٍ تتضاءل فيه الموارد المخصّصة للحركات النسوية بسرعة- علمًا أنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لطالما عانت من نقصٍ مزمن في التمويل- لا يعدّ وجود صندوق نسوي متجذّر في هذه المنطقة ويخدمها أمرًا مفيدًا فحسب، بل هو شريان حياة لعددٍ لا يُحصى من المجموعات النسوية في جميع أنحاء المنطقة.
إضافة الملاحق التي تتضمّن الأرقام